كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: *انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963*

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : The collapse of Abd al-Karim Qasim's rule in the February 8, 1963 coup

المحاضرة 12

انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963

أصُيبت مختلفُ الأوساطِ والقوى السياسية والاجتماعية بما في ذلك الاطرافُ العسكريةُ والمدنية التي اشتركت في ثورة 14 يوليو / تموز بدرجاتٍ متفاوتة ، بخيبةِ أملٍ كبيرةٍ بعد أن عَجَز النظامُ الجمهورُي عن تحقيق أهدافةِ الاساسية ، ففي خِضَمِ الصراعِ من أجلِ السلطة والانفرادِ بها ضاعَ الاستقرارُ والاطمئنان ، وأَخفقَ قاسم سياسياً لكونهِ افتقرُ إلى برنامجٍ مخططٍ ومدروس ، وسياسةٍ واضحةِ المعالم ، ولم يكن يَدينُ بعقيدةٍ سياسيةٍ خاصة ، فقد وضعَ نفسهَ فوق الخلافات العقائدية ، وحاول أن يحرضَ فئةً على أخرى إلى أن يستنفدَ النزاعُ قوى الطرفين . لقد شهدَ العراقُ مع بدايةِ عام 1959 فصولاً داميةً بين القوميين والشيوعيين في أحداثِ ثورة الموصل في شهر أذار وأحداث كركوك في تموز من نفسِ العام ، وملاحقةِ الأحزابِ القومية وزجِ قسمٍ كبيرٍ منهم في السجون ، وكذلك الاقدامُ على تنفيذِ حكمِ الإعدام بالشخصياتِ الوطنيةِ والعسكرية ومنهم مؤسسُ تنظيم الضباط الاحرار في الجيش العراقي العميد رفعت الحاج سري ، والعميد الركن ناظم الطبقجلي وعددُ من الضباط عقبَ ثورةِ الموصل 1959 .

لقد أصبحَ الاعتقالُ العشوائي في اثناءِ المدةِ بين (1959 – 1963) ومداهمةُ مفارزِ الانضباطِ العسكري والامن ، للبيوتِ مألوفين وأهُملت المحاكمُ المدنيةُ واسُتعيضَ عنها بالمحاِكم العسكرية ، وتفشى التعذيبُ داخلَ المعتقلات ، واُستحدثت معتقلاتُ جديدة في معسكراتِ الجيش . أَما في علاقةِ حكومةِ قاسم مع البلدان العربية وبخاصةٍ مع الجمهوريةِ العربية المتحدة ، فكانت في بدايةِ ثورة 14 تموز حينما وضعَ الرئيسُ عبد الناصر كلَ الامكانياتِ العسكرية والسياسيةِ والإعلامية خدمةً للثورة ، وإعلاَن تأييدةِ لها في ساعتهِ الاولى حينما قال : " أن الجمهوريةَ العربيةَ المتحدة ستقومُ بالتزاماتِها كاملةً تجاةَ جمهوريةِ العراق وفقاً لميثاقِ الضمان الجماعي العربي ، وأن أيَ عدوانٍ على جمهوريةِ العراقُ يُعتَبرُ عدواناً على الجمهوريةِ العربية المتحدة " ، وتم التوقيعُ في 19 تموز 1958 بين الطرفين على اتفاقيةٍ تضمنت التاكيدَ على العهودِ والمواثيقِ التي تربطُ القطرين ، وتصميمَ البلدين على الوقوف موقفاً واحداً إزاءَ الموقفِ الدولي وصدِ أي عدوان قد يقعُ عليهما أو على أيٍ منهمُا ، وكذلك على التعاون الكامل في المحيطِ الدولي واتخاذِ الخطواتِ العاجلةِ لتنميةِ التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين والتعاون والتشاورِ المستمرين في جميع الشؤون التي تُهمُهما .

لقد كان لإعلان الاتفاقية أثراً كبيراً في دعمِ الثورة وتعزيزِ مواقفها على الصعيدينِ العربيِ والدولي ، كما كان لها الأثرُ البالغُ في مشاعِر العراقيين ، لأنها جسدت الارادةَ العربيةَ المستقلةَ في الدفاعِ المشترك ضد أي أعتداءٍ قد يقعُ على الأمةِ العربية . لكن الأحداثَ السياسيةَ التي شهدهَا العراقُ بعدَ قيامِ الخلاف بين (قاسم – عارف) ، والتوجهاتِ السياسيةِ للأحزابِ القومية والأقليمية ، وانحيازِ قاسم نحو رؤى الأحزابِ الأقليمية وإعفاءِ عارف من مسئوليتهِ ، واتهامِ الجمهورية العربية المتحدةِ بالتآمرِ عليه ، بدأت صفحةُ أخرى من تلك العلاقة ، حيث وصلَ مستواها الى درجةٍ اسوأُ مما كانت علية أيامَ نوري السعيد ، اضافةً إلى مطالبةِ العراق بالسيادةِ على كاملِ أراضي امارةِ الكويت ، حيث أعلن قاسم في مؤتمرٍ صحفي عقده في25 /1961/6 أنها جزءُ لا يتجزأُ من العراق ، بعد أن أفضى

ببيانٍ مفصلٍ عن ارتباطِ الكويت التاريخي بالعراق قال فيه : " إن جمهوريةَ العراق قررت حمايةِ الشعبِ العراقي في الكويت والمطالبةَ بالأراضي التي يسيطرُ عليها الاستعمارُ بصورة تعسفية ، والتي تخصُ العراق بوصفِها جزءاً من لواءِ البصرة .....وسنصدرُ وفقاً لذلك مرسوماً نعينُ بموجبهِ شيخ الكويت قائمَ مقام للكويت يكونُ مرتبطا مع متصرفِ البصرة " .

وكان لموقفِ بريطانيا ضد قراراتِ حكومةِ قاسم وانزالِ قواتها على الأراضي الكويتية وكذلك قراراتِ الجامعة العربية التي بموجبها أرُسلت قواتُ عربية من الجمهورية العربية المتحدة الى الكويت ، وقبولها عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ 1961/7/20 . فما كان من العراقِ الإ أن سحبَ ممثلهَ من الجامعةِ العربية وقطَع علاقتهِ الدبلوماسية مع عددٍ من الدول التي اعترفت بالكويت . وكان من نتائجِ سياساتهِ ان أدت إلى عزلِ العراق عن محيطهِ العربي والاقليمي والدولي ، ليعيشَ خلال هذه الفترةِ بعزلةٍ تامة إن صحَ القول مع اضطهادِ كلِ الأحزابِ والقوى المعارضة . للتتجمعَ تلك العواملُ مع عواملَ أخرى والتي أدت الى سقوطِ نظام حكم عبد الكريم قاسم وهي :

اولا : تفتيتُ الاحزاب والقوى السياسية التي كانت تعملُ تحت الجبهةِ الوطنية والتي شُكلت عام 1957 .

ثانيا : التردي الكبير في المجالاتِ الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا : استمرارُ القتال مع الاكراد في شمال العراق

رابعا : البعدُ عن الاقطارِ العربية وعدم اتخاذ خطوات نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة

خامسا : أَلعزلةُ شبهُ التامة في ميدانِ السياسة الخارجية

انقلاب 18 تشرين الثاني 1963

لم يمض على عمُرِ ثورة 8 فبراير / شباط 1963 ، سوى تسعةِ أشهر حتى شهدَ العراقُ خلالَها العديدَ من الاحداثِ الداخلية ، وهي استمرارُ حملةِ الاعتقالات والملاحقةِ والإعدامِ لعناصرِ الحزب الشيوعي والخلافاتِ مع الأحزابِ القومية التي أيدت وشاركت في الثورةِ وحكومتِها ، وعودةِ القتال مرةً أخرى مع الاكرادِ في المنطقةِ الشمالية ، أضافةً إلى تدخلاتِ الحرسِ القومي في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنيةِ الغيرِ منضبطة ، لكن العاملَ الرئيسَ هو الخلافاتُ التي ظهرت بين أعضاءِ حزب البِعث وانقسامهُ إلي جناحين ، الأول أطُلقَ عليهِ الجناحُ اليميني المعتدل وكان يمثلهُ حازم جواد وطالب شبيب والجناح اليساري يُمثله علي صالح السعدي ، فيما كان رئيسُ الوزراء أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش يميلونَ إلى التيارِ اليميني المعتدل . وكان تَميزَّ مسلكُ المسئوولين الذين تولوا المسئووليةَ باتخاذِ قراراتٍ سريعة وفوريةٍ دون الرجوعِ إلى زملائِهم من أعضاءِ الحكومة . فيما كانت السمهُ البارزة هو غيابُ القانون ، وفقدَت الحكومةُ سيطرتَها على القواتِ المسلحة ومنَعت الشرطةَ من التدخلِ لغرضِ الامن والنظام ومطاردةِ المخالفين .

بات الانفجارُ متوقعاً في أي وقتٍ من داخل الحزب إذ كان لابدَ لأيٍ من الجناحين أن يقضيَ على الآخر فقد أصبحَ التعايشُ بينهَمُا مستحيلاً ، وزادَ من خطورةِ الموقف الانفجارُ الذي حدثَ داخلَ مجلسِ الوزراء فحينما شعرَ الوزراءُ القوميون بأنهم مغلوبونَ على أمرهمِ وأصبحوا غيرَ قادرين على تحملِ المسئولية قدموا استقالتهمَ الجماعية ، وكان لها دويُها وتسببَت في زيادةِ تدهورِ الموقفِ وأصبح الوضعُ معرضاً لكلِ الاحتمالات .

أَثرت تصرفاتُ الحرس القومي على حياةِ المجتمع من نواحٍ متُعددة حتى أصبحَ السيرُ في بعض شوارعِ بغداد وبعضِ المناطقِ خطراً . لذلك فأن أَعضاءَ الحكومة وبعضَ الضباط كانوا يزدادون سُخطاً لما يشاهدونهَ من التحدي للرأي العام ، وكانت قواتُ الشرطة تُشاركُهم هذا الاحساس . لكن هذه

التطورات شكلت حافزاً على التحركِ بالنسبةِ للجناح المعتدل برئاسةِ حازم جواد الذي يميلُ أكثرَ إلى المحافظة فضلاً عن عددٍ من البعثين العسكريين . حيث تم عقدُ المؤتمرِ القطري الاستثنائي يومَ 1963/11/11 في قاعةِ الاجتماعات في المجلس الوطني ، وفيما كان رئيسُ المؤتمر يسجلُ أسماءَ المرشحين دخلت مجموعةُ من العسكريين الى قاعةِ المؤتمر ، بتحريض من عبد السلام عارف وبالاتفاقِ مع حازم جواد وطالب شبيب ، انتخبوا قيادةً قطريةً جديدة ، يرأسُها حازم جواد نفسُه. ووضعَ علي صالح السعدي وعدداً من أعوانهِ على الفور في طائرةٍ أقلتهم خارجَ البلاد (أسبانيا) . تحركَ الحرسُ القوميُ صباح اليوم الثاني فنزلَ إلى شوارع بِغداد احتجاجاً على ما أقرتهُ القيادةُ القطريةُ بمساندةِ قيادة فرع بغداد الذين يساندون علي صالح السعدي ، وتأزمَ الموقف بحيثُ أصبحَ يُهددهَ بالقتالِ بين الاطرافِ المتنازعةِ وتطورتِ الاحداثُ بأسرعِ مما كان مُتوقع.

كان إقدامِ منذر الونداوي بطلعاتٍ جويةٍ قام خلالها بقصفِ القصر الجمهوري جناح الرئيس عارف ووزارةِ الدفاع ومطارِ الرشيد العسكري ودارِ الاذاعة والتلفزيون ، حيث أَحراقُ عدد من الطائرات وأيقافُ البثِ الاذاعي والتلفزيوني ، زادَ الوضعَ تدهوراً ، لكن وصولَ وفدِ القيادةِ القومية الى بغداد مساء يوم 13 تشرين الثاني 1963 وعقدَهُم اجتماعاتٍ متواصلةٍ مع قيادةِ فرعِ بغداد والحرسِ القومي المؤيدِ للسعدي وتجاهلِ القيادة القطرية المنتخبةِ ورئيسِ الجمهورية ورئيسِ الوزراء كان سبباً رئيساً في تدهور الوضع ، إِضافةً إِلى القراراتِ التي اتخُذت وأُعلنت عبرَ بيانتِ القيادةِ القومية التي أعتبرت فيهِ المؤتمرَ القطريَ الذي عُقدَ مساء يوم 11 / 11 / 1963 غيرَ شرعي وحلَ القيادةِ القطريةِ القديمةِ والجديدة ، جعلت هذه القراراتُ قيادةَ فرعِ بغداد والحرس القومي أَن يتمادوا في غيهمِا ورفضهمِا الانسحابَ من شوارعِ بغداد وسيطرتِهما على وسائلِ الاعلام والاتصالاتِ وطالبوا بضرورةِ عودةِ السعدي ثانيةً إلى بغداد في أسرِع وقت ممكن .

فبعدَ هذه الاحداثِ تحولَ الصراعُ من صراعٍ بين جناحي حزبِ البعث إلى صراعٍ بين الحزبِ والسلطةِ الشرعية ، ليكونَ ذلك مبرراً لزجِ الجيشِ بأكملهِ ، ونظراً لاستمرارِ التأزمِ في الاوضاعِ عُقدَ أجتماعُ في وزارةِ الدفاع مع وفدِ القيادة القومية والجانبِ العراقي الذي حضرهَ البكر وعماش وحردان التكريتي وعبد الستار الدوري وعبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم نصرت وطاهر يحيى وأنور الحديثي وجعفر قاسم حمودي لدراسةِ الأوضاعِ وإيجادِ الحلول اللازمة . وبعدَ الاجتماعِ أقترحَ البكرُ وعماش مغادرةَ حازم جواد ومجموعتهِ بغداد ، بحجةِ أن الحرسَ القوميَ والقيادةَ القومية تريدُ تهدئةَ الامور ، وقد رفضِ عارف هذا الاقتراحَ بشدةٍ ووصفهَ ب " الاقتراحِ السخيف)) الا أن طالب شبيب أستطاعَ التأثيرَ علىَ حازم جواد لقبولِ الاقتراح ومغادرةِ العراق الى بيروت ليلةَ 14/13 تشرين الثاني .

كان قرارُ القيادةِ القومية الذي أعلنته بأنها ستقومُ بأدارةِ الأمور في العراق حتى تستعيدَ القيادةُ القطريةُ وضعَها الشرعي هو النقطةُ الحاسمةُ في الموضوِع ، فهو لم يُثِرْ الرأيَ العام فحسب ، بل أثارَ أيضا ضباطَ الجيش من بعثيين وغيرِ بعثيين ، وكان قد نفذ صبرُهم من جراءِ تحدي الحرس القومي لهم وللقوات المسلحة وقواتِ الامن في حفظِ النظام العام .

وبدأ العسكريون بوضعِ الخططِ للانتقضاضِ على الحرسِ القومي وإعادةِ النظام الى البلد ، فأتفق البكر وحردان التكريتي وطاهر يحيى مع الرئيس عارف على ذلك ووكلت مهمة التخطيط الى صبحي عبد الحميد لكونهِ مديرَ الحركاتِ العسكرية بانهاء الفوضى والتمرد . تم وضعُ الخطةِ اللازمة بالتنسيق مع رئيسِ أركان الجيش طاهر يحيى وقائدِ القوة الجوية حردان التكريتي ووافق عليها الرئيسُ عارف ورئيسُ الوزراء أحمد حسن البكر وذلك يوم 16 تشرين الثاني 1963 . ونتيجةَ إبعادِ قسمٍ من الوزراء الى خارج العراق وبقاءِ مناصبهم الوزارية شاغرة ، أعُلن يوم 16 / 11 / 1963 عن

التعديلِ الوزاري الاخير لحكومةِ أحمد حسن البكر ، حيث تمَ إسنادُ المناصبِ الوزاريةِ الشاغرةِ إلى رئيس الوزراء وعددٍ من الوزراء الآخرين .

حصلت الموافقةُ من قبل عبد السلام عارف على الخطة التي وضعهَا مديرُ الحركاتِ العسكرية لتحركِ الجيش ، يوم 17 تشرين الثاني بعدَ أن حمَلها اليه طاِهر يحيى رئيسُ أركان الجيش ، وأضاف عليها عبد السلام فقط تسميةَ آمري القواطع ، ووقعَ عليها باسم : " القائدِ العام للقواتِ المسلحة الوطنية " وفي وقتٍ لم يكن هناك مثلُ هذا المنصب ، وأَطلق على الخطةِ اسم " سلام " ، وتم الاتفاقُ على التنفيذ يوم 18 / 11 / 1963 وساعةَ الشروع هي السادسةُ صباحا . وفي ساعةٍ متأخرة من مساء يوم 17 / 11 / 1963 طلبَ البكر من رئيسِ أركان الجيش طاهر يحيى تأجيلَ التنفيذ لمدةِ يومين ، لانه يحاولُ أن يحلَ المشكلة سليما ، فيما أصرَ حردان التكريتي قائدُ القوةِ الجوية على التنفيذ في الوقتِ المحدد خوفا من إنكشافِ الامر ، وذهبَ إليهِ حردان لاقناعهِ بعدمِ التأجيل ، فيما أجابةَ البكر : " أنا غيرُ مسؤول عن أي دمٍ يُسالُ غداً ، لذلك سأتركُ الأمرَ وأذهبُ إلى داري ، ولن أشُاركَ ، ولن أتحملَ مسئوليةَ الحركة " وفعلا تركَ مقرَ الحكومةِ وذهبَ إلى داره .

وفي الساعةِ الرابعة من صباح يوم 18 / 11 / 1963 بدأ تنفيذُ الخطةِ حيثُ دخلَ كلُ من (سعيد صليبي وعلي عريم) إلى مكتبِ وزيرِ الدفاع صالح مهدي عماش وأبلغاهُ بأنه معتقلُ في مكتبهِ . فيما أنطلقَ الضباطُ الذين عينهم عبد السلام لقيادةِ القطعاتِ العسكرية وتنفيذِ الواجبات . وتمت السيطرةُ على دارِ الاذاعة والتلفزيون ودوائرِ الاتصالات التي شهدت مقاومةً من قبلِ الحرس القومي ومن ضمنِها ملعبُ الادارةِ المحلية في الكرخ الذي قامَ حردان التكريتي بقصفهِ ، وتم وصول قُطعاتِ الجيش من كركوك والموصل بالطائراتِ وكذلك فوجُ مشاةِ الفرقة الثانية عبرَ النقلية الالية ، وفي الوقتِ نفسهِ أنطلقت الوحداتُ من معسكِر الرشيد إلى أهدافهِا وأحتلتها في تمامِ الساعة السابعةِ صباحا ،

لكن الحرسَ القوميَ لم يستلسلم بسهولةٍ وشهدت مدينةُ بغداد مواجهاتٍ عنيفةً بينةً وبين الجيش ، لكن تسليحَ الحرس لا يتعدى البنادقَ الالية مما أدى في النهايِة الى أنهيارِ ثورةِ 8 شباط وسقوطِها .

تحركَ عبد السلام عارف باتجاهِ مرسلاتِ الاذاعة بمنطقةِ أبي غريب يرافقهُ رشيد مصلح الحاكمُ العسكري العام وهادي خماس مديرُ الاستخبارات العسكرية والقى عبد السلام بيانَ رقم (1) صادرُ عن رئيسِ الجمهورية والقائدِ العام للقوات المسلحة الوطنية ثم تبعهُ بيانُ صادرُ عن المجلسِ الوطني لقيادةِ الثورة .

ويتضَحُ من خلال قراءةِ البيان الاول الصادرِ حصولُ رئيسِ الجمهورية على صلاحياتٍ واسعة وصلاحياتٍ أستثنائيةٍ تُجددَ حُسبَ الحاجةِ واقتصارُ عضويةِ المجلس الوطني لقيادةِ الثورة على العسكريين فقط .

وبعد نجاحِ الانقلاب صدر مرسومُ جمهوري عن المجلسِ الوطني لقيادِة الثورة برقم (1093) في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 1963 ، بتعينِ الزعيم احمد حسن البكر نائباً لرئيسِ الجمهورية ، الذي كان يتولى رئاسة الوزراء قبل الانقلاب وكذلك صدورُ مرسومٍ جمهوري أخر بتشكيل الحكومةِ العراقية برقم (1094) في نفسِ اليوم ، والتي رأَسها الفريق طاهر يحيى . والملاحظ على وزارةِ طاهر يحيى بأنها ضمت ثمانيةً من العسكريين من البعثيين السابقين والقوميين الناصرين ، وأغلبُهم يستوزرون لأول مرة ،كما ضمت عدداً من المدنيين من البعثيين السابقين ، والاخرين من القوميين المستقلين ، وفيها وزيرُ كرديُ مستقل . وعبرَّ رئيسُ الوزراء طاهر يحيى في موْتمرٍ صحفي بأن حكومتهَ تعملُ من أجلِ جمعِ صفوفِ القوى القومية وترصينِ الوحدة الوطنية وإسعادِ الشعب ومعاملتهِ على قدمٍ المساواة ، ولا سيادةَ الا للشعبِ ولا حكَم الا للقانون أَما في مجالِ السياسةِ العربية فهي تقومُ أَساساً على تمهيد السُبلِ لقيامِ الوحدةِ العربية .

وعلى ضوء ذلك عقدَ المجلسُ الوطنيُ لقيادةِ الثورة إجتماعاً وقررَ تشكيلَ ثلاثةِ لجانٍ وزارية هي : " لجنةُ المجلس الاستشاري – لجنةُ وضع الدستور المؤقت – لجنةُ إعداد المنهج الوزاري " . فيما أَعلن الرئيسُ عبد السلام عارف في مؤتمرهِ الصحفي تحريمَ كل نِشاطٍ حزبي في العراق ، وأَن حكومتَه أُلفت من شخصياتٍ لها مكانتُها في البلد وليس من أحزاب ، مُضيفا بأن هناك رغبةً صادقةً بحلِ المشكلةِ الكردية .